

Distr.: General
18 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة والعشرون
٢٦-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

جزر البهاما

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. ولا يعني مضمونها التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-22701(A)



* 1 7 2 2 7 0 1 *

المقدمة

- ١- تشرف جزر البهاما بتقديم تقريرها إلى الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وترحب بفرصة المشاركة في استعراض إنجازاتها والتحديات التي تواجهها في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتؤكد جزر البهاما اعتقادها بأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والمحافظة عليها تمثل عناصر أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ٢- وقد أعد التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ (١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧) والقرار ٢١/١٦ (٢٥ آذار/مارس ٢٠١١) والمقرر ١١٩/١٧ (١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١). وسيركز هذا التقرير على التطورات الرئيسية التي استجبت منذ الاستعراض الأخير (٢٠١٧-٢٠١٤) وفي فترة متابعة وتنفيذ التوصيات الـ ٤٨ التي قُبلت ونُظر فيها.
- ٣- ومنذ استكمال الجولة الثانية من الاستعراض المتعلق بجزر البهاما في عام ٢٠١٣، طرأ تغيير في الإدارة في ٧ أيار/مايو ٢٠١٧ عقب إجراء انتخابات عامة وطنية وفقاً لدستور كمنولث جزر البهاما ("الدستور"). وكما يتضح من قوة العملية الديمقراطية في جزر البهاما والتزام مواطنيها بهذه العملية، فإن التغيير الإداري كان سلساً وسلمياً، وهو ما أورده فريق مراقبي الكمنولث وجهات أخرى غيره ممن دعته الحكومة السابقة إلى تقييم مصداقية العملية الانتخابية.
- ٤- وشرعت حكومة جزر البهاما ("الحكومة") في مسار للتحويل الوطني من خلال خطة التنمية الوطنية لجزر البهاما لعام ٢٠٤٠ (٢٠٤٠-٢٠١٥) ("الخطة"). وتتمحور الخطة حول ست أولويات^(١).
- ٥- وجزر البهاما هي إحدى الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في هذه العملية، وهي ملتزمة بتقديم تقرير في الاجتماع الذي ستعقده الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٨ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال خطة التنمية الوطنية.
- ٦- وقد أحرزت نساء جزر البهاما بعض الإنجازات البارزة منذ جولة الإبلاغ الثانية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، رشحت إدارة الشؤون الجنسانية والأسرة أول امرأة من جزر البهاما للعمل في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شغلت امرأة من جزر البهاما لأول مرة منصب زعيمة المعارضة الرسمية في مجلس النواب.
- ٧- ويسر جزر البهاما أن تبلغ أنه في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، تمكن سكان الجزر الخارجية من الأرخيبيل (family islands) من الحصول على نسخ مصدقة من شهادات الميلاد والوفيات والزواج بفضل تعبئة الخدمات الإلكترونية لأمين السجل العام. ويمكن للمقيمين الآن الحصول على هذه الوثائق محلياً بدلاً من الاضطرار إلى تحمّل نفقات السفر إلى المقر لإجراء هذه المعاملات.
- ٨- ولا تزال جزر البهاما تتعرض للآثار الضارة لتغير المناخ، لا سيما الكوارث الطبيعية التي تتخذ شكل أعاصير. ومنذ تاريخ جولة الإبلاغ الثانية في عام ٢٠١٣، شهدت جزر البهاما

ثلاثة أعاصير رئيسية هي إعصار خواكين في عام ٢٠١٥، وإعصار ماثيو في عام ٢٠١٦، وإعصار إيرما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وخلال كل من هذه الأعاصير، أصيبت الجزر الجنوبية في أرخبيل جزر البهاما بأضرار بالغة. وبسبب تعرض الجزر لهذه الأعاصير المتتالية على مدى السنوات الثلاث الماضية، كان من المستحيل عملياً أن تسترد عافيتها تماماً.

٩- ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحتل جزر البهاما مرتبة عالية في سلم التنمية البشرية. وقد جاءت جزر البهاما في المرتبة ٥٨ من أصل ١٨٨ بلداً في هذا التصنيف بمؤشر بلغ ٠,٧٩٢، في عام ٢٠١٥. ومن بين جزر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، تأتي جزر البهاما في المرتبة الثانية بعد بربادوس، التي احتلت المركز ٥٤، وبلغ مؤشر التنمية البشرية فيها ٠,٧٩٥ في عام ٢٠١٥.

١٠- وتواصل الحكومة بذل جهود دؤوبة للحد من الجريمة والعنف من خلال مبادرات أهلية.

١١- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، وافقت جزر البهاما، بناء على طلبها للمساعدة التقنية لإدارة التزاماتها بتقديم تقارير بموجب الاتفاقيات الدولية، على أن تكون إحدى الدول المشاركة في دراسة حالة أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. والدراسة تحمل عنوان "الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة"، وتتناول مشاركة الدولة في الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقد أنجزت الدراسة في عام ٢٠١٥ ونشرت في عام ٢٠١٦. وكان الغرض من الدراسة البحثية هو مساعدة الدول الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى على تبادل المعارف والمعلومات والممارسات الجيدة ذات الصلة بالآليات الوطنية للإبلاغ والتنسيق، وركزت على تجارب البلدان المختلفة في إنشاء آلية من هذا القبيل لأغراض تقديم التقارير إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات هذه الهيئات.

١٢- وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، عُقدت بناء على طلب مساعدة تقنية من جزر البهاما حلقة عمل وتدريب بشأن "عملية إعداد التقارير وتنفيذ التوصيات في إطار نظام هيئات معاهدات الأمم المتحدة". وشارك في الحلقة والتدريب ما مجموعه ٣٦ شخصاً^(٢).

١٣- وكانت المواضيع التي تناولتها حلقة العمل هي: نبذة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان، وعملية إعداد التقارير، وهيئات المعاهدات - تعميم حقوق الإنسان، وإجراءات تقديم الشكاوى والتحقيق الفردية، وتنفيذ المعاهدات، وتمارين تحديد أولويات تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل.

١٤- ويسر جزر البهاما أن طلبها للمساعدة التقنية قد لُبي في شكل فرص أُتيحَت لتدريب موظفيها. وقد رشحت جزر البهاما أربعة من موظفيها لتدريبهم في حلقة العمل الإقليمية لمفوضية حقوق الإنسان بشأن الاستعراض الدوري الشامل في تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أرسلت جزر البهاما اثنين من موظفيها للمشاركة في برنامج لتدريب المدربين بشأن اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لفائدة البلدان الكاريبية الناطقة بالإنكليزية، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية. ودعي أحد الموظفين إلى إلقاء كلمة وإلى أن يكون خبيراً ومرجعاً في حلقة العمل الإقليمية بشأن الاستعراض الدوري الشامل الذي عقد في نوفوتيل سوفي، بفيجي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

١٥- ويسر جزر البهاما أن المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص قد أجرت زيارة للبلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأصدرت تقريراً عن زيارتها. ويسر جزر البهاما أيضاً أن تقوم المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه بزيارة للبلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٦- وفي محاولة لمعالجة الآثار التي لحقت باقتصاد جزر البهاما نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، فرضت الحكومة ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٥.

أولاً- المنهجية

١٧- أفادت جزر البهاما في دورتها الثانية للإبلاغ بأن الاجتماعات الأسبوعية المشتركة بين الوزارات قد عقدت لصياغة التقرير الوطني لجزر البهاما لعام ٢٠١٢، وللنظر أيضاً في تنفيذ جزر البهاما للتوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل لجزر البهاما في عام ٢٠٠٨. وقام بإعداد هذا التقرير آلية التعاون الوطنية لإعداد التقارير في جزر البهاما، التي يرأسها مكتب النائب العام ووزارة الشؤون القانونية وتشغل وزارة الخارجية منصب نائب الرئيس.

١٨- وشكلت آلية التعاون الوطنية لإعداد التقارير في جزر البهاما^(٣) في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وعُهدت إليها الاختصاصات التالية:

تصميم إطار رئيسي لجدولة وإعداد وتقديم التقارير المطلوبة لكل معاهدة؛ وتصميم آلية لتفويض التوصيات التي تحيلها اللجان المنشأة بموجب معاهدات؛ وصياغة استراتيجية لتنفيذ التوصيات المقبولة للوكالات المسؤولة؛ وتحديد وتطوير جهاز رصد للتوصيات المنفذة؛ ومواكبة ما وقع من انتهاكات لحقوق الإنسان أو التي قد يُنتظر أن تقع.

١٩- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥ أيضاً، شكل الفريق العامل المعني بالهجرة، وهو فريق مشترك بين الوزارات يشارك فيه ممثل عن الصليب الأحمر لجزر البهاما والمجتمع المدني لجزر البهاما، لتقييم التحديات التي يواجهها البلد من جراء الهجرة المختلطة؛ وطالبي اللجوء، واللاجئين، والأشخاص عديمي الجنسية والمهاجرين غير النظاميين. ويرأس هذا الفريق العامل مكتب المدعي العام ووزارة الشؤون القانونية وله نائبان، أحدهما من إدارة الهجرة والآخر من مكتب النائب العام ووزارة الشؤون القانونية.

٢٠- وتتمثل اختصاصات الفريق العامل في دراسة الاتفاقيات والبروتوكولات التي تكون جزر البهاما طرفاً فيها ولها علاقة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ على التوالي؛ وضمان وفاء البلد بالتزاماته؛ واستعراض اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين وانعدام الجنسية لتحديد الالتزامات وتقرير ما إذا كان ينبغي للبلد التوقيع عليها؛ وتحديد نطاق مسألة "انعدام الجنسية" في جزر البهاما؛ وتقييم خطة عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المؤلفة من عشر نقاط بهدف تحديد ردها بشأن الالتزام بولايتها والمشاركة في المشاورات والتعاون على الصعيد الإقليمي.

٢١- وعمل الفريق العامل على صياغة نهج شامل لمعالجة قضايا اللجوء واللاجئين في جزر البهاما. ويركز العمل الحالي للفريق العامل على تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة لوحدة اللاجئين التابعة لإدارة الهجرة. بيد أن العمل المتواصل الذي يقوم به الفريق العامل يستهدف التوصل إلى وضع تشريع لجزر البهاما ينظم اللجوء المحلي.

٢٢- وقد حشدت جزر البهاما هذين الفريقين للحصول على معلومات لصياغة التقرير. واستشار ممثلو الوزارات المتعددة ومجموعات المجتمع المدني الوزارات والتجمعات المعنية لتقديم ما يلزم من معلومات.

ثانياً- التطورات منذ الاستعراض السابق

ألف- لجنة الإصلاح الدستوري

٢٣- أبلغت الحكومة، خلال دورتها الثانية، أنها أعادت لجنة الإصلاح الدستوري إلى عملها ("اللجنة") في آب/أغسطس ٢٠١٢. وقد أنيط باللجنة ولاية تقديم توصيات للإصلاح الدستوري بحلول آذار/مارس ٢٠١٣. وأجري استفتاء دستوري بشأن المساواة بين الجنسين في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، عملاً بأحكام الدستور. بيد أن الاستفتاء مُني بهزيمة بامش كبير.

باء- الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

٢٤- تواصل جزر البهاما الإسهام في وضع معايير دولية لمسائل حقوق الإنسان من خلال مشاركتها في مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية.

٢٥- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، أعربت جزر البهاما عن ارتياحها لتقديم تقريرها الدوري السادس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ودعي البلد إلى تقديم التقرير إلى اللجنة في أواخر عام ٢٠١٨.

٢٦- ويسر جزر البهاما أن تبلغ بأنها عندما تمثل أمام مجلس حقوق الإنسان بشأن دورتها الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، ستكون قد انتهت من تقديم جميع تقاريرها المعلقة.

جيم- دور حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية

٢٧- أسهمت الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي والاجتماعي في جزر البهاما في تطوير الحوار الوطني بشأن أهمية وضرة احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد.

٢٨- وتعتزف جزر البهاما بالتحديات التي تواجهها في مواءمة تكامل التزاماتها الدولية وتشريعاتها الوطنية؛ وهي تواصل بذل الجهود لتبسيط العملية. وفي محاولة لتيسير التنفيذ الوطني للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، تجري حكومة جزر البهاما مشاورات شاملة مع أصحاب المصلحة الحكوميين والخاصين قبل التصديق وأثناءه وبعده لضمان التنسيق الناجح للتشريعات الدولية والوطنية قدر المستطاع.

دال - التشريعات

على الصعيد المحلي

- ٢٩ - أشارت جزر البهاما في تقريرها السابق إلى أنها بصدد صياغة تشريع لتحسين إقامة العدل وحماية الأطفال ورعايتهم، والتعليم، والتأمين الصحي الوطني، وتحسين حماية المعوقين، وتقديم المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ، وإدارة الأراضي والعقارات، والعلاقات الصناعية والهجرة. ويسر جزر البهاما أن تبلغ بأن التشريعات قد صيغت وسنت في جميع الفئات المذكورة:
- قانون حماية العدل (المعدل) لعام ٢٠١٤ - قانون لتعديل قانون حماية العدالة لإنشاء جريمة عرقلة سير العدالة من أجل إكمال التزامات جزر البهاما بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ ولأغراض متصلة بهذا الأمر؛
 - قانون الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة (المعيار الوطني) لعام ٢٠١٤ - قانون لتوفير معيار لجميع مراكز الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة وذلك بوضع شرط التقدم بطلب للحصول على شهادة تسجيل؛
 - قانون (تعديل) الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٤ - قانون يعدل قانون الجرائم الجنسية وينص على تسجيل مرتكبي الجرائم الجنسية ووضع سجل بأسمائهم؛
 - قانون الخدمات الإصلاحية لعام ٢٠١٤ - قانون لتحديث القانون الناظم لرعاية السجناء وإعادة تأهيلهم؛
 - قانون (تعديل) حماية الطفل لعام ٢٠١٤ - قانون ينص على تعيين لجنة وطنية للأسر والأطفال لتنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقية حقوق الطفل؛
 - قانون ضريبة القيمة المضافة لعام ٢٠١٤ (١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ - ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥) - قانون ينص على فرض ضريبة القيمة المضافة على توريد واستيراد السلع والخدمات في جزر البهاما والمسائل المتصلة بها وجباية تلك الضرائب؛
 - قانون الأشخاص ذوي الإعاقة (تكافؤ الفرص)، آب/أغسطس ٢٠١٤ - قانون لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين؛ والقضاء على التمييز على أساس الإعاقة؛ وتوفير الحقوق وإعادة التأهيل وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ ولأغراض متصلة بهذه المسألة؛
 - قانون (تعديل) إعادة تأهيل المجرمين لعام ٢٠١٥ - قانون لتعديل قانون إعادة تأهيل المجرمين لغرض تقديم طلبات لإعادة التأهيل المبكر وإنشاء لجنة لإعادة تأهيل المجرمين؛
 - قانون (تعديل) الهجرة لعام ٢٠١٥ - قانون لتعديل قانون الهجرة ينص على نشر سياسة تتعلق بممارسة السلطة التقديرية الوزارية؛ وإنشاء فيلق احتياطي للهجرة؛ وإنشاء مركز احتجاز، والمسائل المتصلة بهذا الموضوع؛
 - لوائح حماية الطفل (إنذار العمل الإلزامي لإنقاذ الأطفال MARCO Alert)، ٢٠١٦ - تنص اللوائح على أنه إذا كان هناك اعتقاد معقول بأن هناك طفلاً مفقوداً أو محتطفاً أو أن طفلاً معرضاً لخطر إصابة بدنية خطيرة أو للموت، وكانت هناك معلومات

وصفية عن الطفل تساعد في إنقاذ حياة الطفل، يقوم مفوض الشرطة بإصدار إنذار فوراً؛

- قانون التأمين الصحي الوطني لعام ٢٠١٦ - قانون لإلغاء خطة التأمين الصحي الوطني، وإنشاء هيئة وطنية للتأمين الصحي بغية إنشاء صندوق صحة وطني وتوفير الأمور المتصلة به؛
- قانون حرية المعلومات لعام ٢٠١٧ - مشروع قانون يعطي أفراد الشعب حقاً عاماً في الوصول إلى السجلات التي تحتفظ بها السلطات العامة ووضع أحكام للأغراض العرضية والمتصلة بهذا الأمر.

على الصعيد الدولي

٣٠- يسر جزر البهاما أن تبلغ بأن الحكومة وقعت وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بعد إجراء استعراضها الأخير، وسنت قانون الأشخاص ذوي الإعاقة (تكافؤ الفرص) لعام ٢٠١٤، والذي يكرس حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة محلياً. وتنص أحكام القانون على الهيئة التشريعية للجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وهذه الهيئة مكلفة بالإشراف على أحكام القانون وتنفيذها.

٣١- وصدقت جزر البهاما أيضاً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل: البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في المواد الإباحية.

التشريعات المحلية المقترحة

٣٢- تقوم الحكومة باستعراضات متواصلة من أجل إصلاح وتعزيز التشريعات القائمة وسن قوانين جديدة لكي تظل في طليعة البلدان الداعية إلى النهوض بممارسات حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وتجري الحكومة حالياً استعراضاً تشريعياً لتحسين أحكام القانون المتعلقة بإنشاء منصب أمين المظالم وإقرار جريمة الاغتصاب الزوجي.

٣٣- وفي إطار التحضير لاحتمال انضمام جزر البهاما إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ونظام روما الأساسي، تعكف الحكومة على إجراء استعراض تشاوري للالتزامات بموجب الاتفاقيات بما في ذلك مشاريع تشريعات.

هاء- المجتمع المدني

٣٤- تزايدت أهمية قضايا التنمية الاجتماعية في جزر البهاما. ورداً على ذلك، انخرطت الحكومات المتعاقبة في مناقشات مع المجتمع المدني لمعالجة وفرة القضايا الاجتماعية التي تواجه مجتمع جزر البهاما. وقد عاجلت تلك الحكومات بصورة منتظمة الشواغل المتصلة بأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل. وتواصل الحكومة تعزيز تنمية المجتمع المدني بتشجيع عقد اجتماعات شعبية وبث البرامج الحوارية الإذاعية وإجراء مشاورات بشأن طائفة واسعة من القضايا التي تؤثر على مجتمع جزر البهاما في جميع أرجاء أرخبيل جزر البهاما. وقد

كان المجتمع المدني داخل جزر البهاما دائماً ولا يزال متشبثاً بجزور هيكل الدعم الاجتماعي الذي يقدمه.

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جزر البهاما

ألف- الوصول إلى العدالة

العدالة العاجلة (التوصية ٩٢-٥٦)

٣٥- شرحت جزر البهاما في دورتها الثانية للإبلاغ كيفية إنشاء مبادرة "العدالة العاجلة". وفي وقت إعداد التقرير الأخير، كانت المبادرة في مرحلتها الأولى وبدأت في توفير منافع بالغة الأهمية لتحديد مواضع انعدام الأداء أو ضعف النظام فضلاً عن تعزيز الشفافية وتدارك ذلك على نحو استباقي.

٣٦- ويسر جزر البهاما أن تقدم إحصاءات تبين فعالية هذه المبادرة. ففي عام ٢٠١٥، تم البت في ٢٣٢ قضية أمام المحكمة العليا. وكان هذا العدد أكبر بمعدل ١١٤ قضية مقارنة بعام ٢٠١٢. وقد تضاعف معدل الإدانات مقارنة بعام ٢٠١٢، من ٣١ في المائة إلى ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٦. وبلغ معدل إدانة مرتكبي جرائم القتل ٧٢ في المائة. وانخفضت مدة تقديم قانون الاتهام الطوعي من ٣٤٤ يوماً في عام ٢٠١٢ إلى ٦٨ يوماً في عام ٢٠١٦. وأُففل ملف سبع قضايا تتعلق بجرائم قتل بعد عام واحد من توجيه الاتهام في عام ٢٠١٥، وتم البت في ٤٠ قضية في نفس العام الذي وجهت فيه التهمة إلى المتهم. وفي عام ٢٠١٥، طرأ انخفاض على عدد طلبات الإفراج بكفالة^(٤).

٣٧- وأنشئت فرقة عمل القضايا المتراكمة لاستعراض جميع الحالات المعلقة عن كئيب واتخاذ قرارات بشأن كيفية البت فيها. ومنذ عام ٢٠١٣، أحرز مكتب النائب العام تقدماً في معالجة القضايا المتراكمة في القضايا الجنائية أكثر من أي وقت مضى خلال العقد الماضيين.

٣٨- وهناك عشر محاكم جنائية تعمل في المحكمة العليا لجزر البهاما. ويمثل ذلك زيادة من ست محاكم عاملة في عام ٢٠١٢. وجميع المحاكم مجهزة بقدرات الإنترنت والفيديو.

٣٩- ويسر جزر البهاما أن تبلغ بأنها أنشأت وحدة المحامي العام، وهي كيان مستقل غير ربحي يديره مجلس إدارة. وتكمن أهمية هذا المكتب الذي افتتح في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في أنه مكرس خصيصاً للدفاع عن المتهمين، وتخفيف الاعتماد على نظام التاج الموجز، وهذا يضمن للمدعى عليهم حماية القانون والمساواة في الوصول إلى العدالة ويحد من التأخير الناجم عن عدم قدرة المدعى عليهم على الاستعانة بمحام.

٤٠- والشهود الموجودون خارج نطاق الولاية القضائية أو في إحدى جزر البهاما داخل أرخبيل جزر البهاما يقدمون الآن بصورة روتينية أدلة عن طريق التداول بالفيديو، وهذا التدبير يؤدي إلى توفير المال ويقضي على التأخير. وتعمل إدارة رعاية الشهود في إدارة القضايا بموجب نظام جديد يحافظ على اتصال منتظم مع الشهود ولديها خريطة طريق محددة لرعاية الشهود^(٥). وتوجد تدابير حماية متزايدة للشهود توفرها تشريعات وسياسات جديدة تتعلق بحماية الشهود وعدم الكشف عن هوياتهم.

محكمة الأسرة (التوصية ٩٢-٧٤)

٤١- يواصل مكتب النائب العام ووزارة الشؤون القانونية العمل على تفاصيل إنشاء محكمة الأسرة. ويسعى نظام المحاكم الأسرية إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في سد الثغرات وتدارك أوجه القصور في النظام القانوني من حيث صلته بقضايا "قانون الأسرة". ومن شأن هذا النظام أن يعترف ضمن حدود ولايته باحتياجات الأسرة المحلية، وأن يسعى إلى تطوير فقه قضائي للسكان الأصليين يعكس هذه الاحتياجات. ومن السمات الهامة الأخرى لهذه المحكمة المتخصصة أنها تضم مكوناً بديلاً لخدمات دعم تسوية المنازعات، من خلال خدمات الوساطة والاستشارة، مما يخلق نظاماً قضائياً متعدد الأغراض ينفرد بمزية التواجد في نفس المبنى. وهذا التحسين الجديد يلبي الاحتياجات الفريدة لأمة أرخبيلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيُتيح المبنى إمكانية الوصول بسهولة إلى جميع الأطراف؛ وستعمل المحكمة على تعزيز الوساطة بدلاً من اتباع نهج خصومي. وستتاح غرف استشارة كما سيتاح حيزٌ "يليق بالأطفال" في المحكمة.

٤٢- وتعمل لجنة نظام محاكم الأسرة على إيجاد مبنى مناسب لإيواء المحاكم. وتواصل هذه اللجنة بحث مسألة إنشاء مسارات إجرائية خاصة في إطار نظام محكمة الأسرة بحيث أنه رغم ضرورة عرض قضية من القضايا في محكمة مناسبة، على النحو الذي تحدده لجنة القواعد، فإنه يجوز إحالة هذه القضية أو أي جزء منها من قبل القاضي الذي يرأس المحكمة إلى مستوى آخر على طول المسار دون أن يضطر الطرفان إلى تقديم طلب جديد. وستظل هذه المسارات مفتوحة في أي من الاتجاهين حتى يتم البت نهائياً في القضية. وتنشأ الحاجة إلى إنشاء هذه المسارات الإجرائية الخاصة من إدراك حاد بأن هناك مسائل فرعية، في إطار نظام محكمة الأسرة، تجد فيها الأطراف أن المسائل العديدة التي ينطوي عليها النزاع ذاته تتطلب تدخل محاكم مختلفة. وقد تبين أن اضطراب الأطراف إلى رفع دعاوى في محاكم مختلفة لأسباب تتعلق بالاختصاص ولأسباب إجرائية أمر مكلف مالياً ومرهق.

٤٣- وبالنظر إلى هذا التوجيه السياسي، سيكون لهذا النظام القضائي نهج واضح متعدد التخصصات يسعى إلى إدماج الخدمات القانونية والاجتماعية في عملياته اليومية، ويتمثل هدفه الرئيسي في منع انهيار وحدة الأسرة وحماية رفاه أفراد الأسرة، لا سيما الأطفال.

٤٤- وكلفت فرقة عمل باستعراض أكثر من عشرين تشريعاً، والقواعد الصادرة بموجبها، تتعلق بالمسائل الأسرية، مع تكليفها بتبسيط ومعالجة القضايا الأسرية باعتبارها مسائل ملحة.

باء- العنصرية (التوصية ٩٢-٣٧)

٤٥- ما برحت جزر البهاما منذ عقود عديدة نصيرة متحمسة للكفاح الدولي ضد التمييز العنصري. وبنهض مثال التعايش السلمي العرقي الذي يجسد أسلوب الحياة في جزر البهاما منذ عام ١٩٦٧ دليلاً على التزام الشعب والحكومات المتعاقبة بنبذ الممارسات العنصرية التي سادت في الماضي وتنمية بلد يعيش فيه الناس من جميع الأعراق والأديان والأصول العرقية ويعملون في وئام.

٤٦- وتنص المادة ١٥ من الدستور على أن لكل شخص في جزر البهاما الحق في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية للفرد، أيًا كان عرقه.

٤٧- ولم ترد حتى الآن أي تقارير عن شكاوى مردها التمييز العنصري. ومكتب المدعي العام مسؤول عن التنسيق مع عدة وكالات ذات صلة بهذا الموضوع لضمان إجراء تحقيقات شاملة، قدر المستطاع، إذا ما زُفعت مثل هذه الشكاوى.

جيم- الأطفال (التوصيات ٩٢-٢٧؛ ٩٢-٢٩؛ ٩٢-٦٠؛ ٩٢-٦٢؛ ٩٢-٦٣؛ ٩٢-٦٩؛ ٩٢-٨٨؛ ٩٢-٩٠)

التشريعات

٤٨- صدر الفصل ١٣٢ من قانون حماية الطفل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لتوفير الرعاية والحماية للأطفال وغيرهما من المسائل ذات الصلة والتبعية. وقد نفذت التوصيات من ٩٢-٢٧ إلى ٩٢-٢٩ من تقرير الدورة الثانية تنفيذاً تاماً بموجب قانون حماية الطفل الذي استرشد على وجه التحديد باتفاقية حقوق الطفل. وتنص المادة ٤(ج) من القانون على وجه الخصوص على أن للطفل الحق في "ممارسة جميع الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون، بالإضافة إلى جميع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، رهناً بأي تحفظات تنطبق على جزر البهاما، مع إدخال التعديلات المناسبة لتتوافق مع الظروف السائدة في جزر البهاما مع إيلاء الاعتبار الواجب لقوانينها".

٤٩- وبالإضافة إلى ذلك، في إطار الجهود المتواصلة لحماية حقوق الطفل، تم تعديل قانون حماية الطفل في عام ٢٠١٤ من أجل إعطاء المحكمة صلاحيات عامة فيما يتعلق بالوصاية.

٥٠- وينص تعديل عام ٢٠١٤ أيضاً على وضع مبادئ توجيهية للإجراءات الإلزامية لإنقاذ الأطفال. وتنص المادة ١٤٨ ألف من القانون على أنه "عندما يبلغ عن فقدان طفل، ويقتنع مفوض الشرطة بأن الطفل معرض لخطر الإيذاء أو الوفاة، فإنه يجب أن يتخذ دون إبطاء إجراءات إلزامية لإنقاذ الطفل، ويشار إليها باسم "إنذار العمل الإلزامي لإنقاذ الأطفال MARCO Alert". علاوة على ذلك، تعطي المادة ١٤٨ باء من القانون الوزير المسؤول عن الأمن القومي سلطة تقديرية لوضع لوائح تنص على احترام البروتوكولات قبل صدور إنذار. وقد أصدر الوزير هذه اللوائح في عام ٢٠١٦ بموجب لوائح حماية الطفل (إنذار العمل الإلزامي لإنقاذ الأطفال) لعام ٢٠١٦.

٥١- والتوصية ٩٢-٦٩ هي توصية مشروحة. فالمادة ١١٠ من قانون حماية الطفل تنص على أن سن المسؤولية الجنائية للأطفال هي ١٠ سنوات. ويجري حالياً استعراض التوصية بزيادة سن المسؤولية الجنائية في إطار إدارة الخدمات الاجتماعية ومكتب النائب العام ووزارة الشؤون القانونية.

السياسات/البرامج

٥٢- اتخذت الحكومة نهجاً منتظماً لضمان حماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء جزر البهاما. وقد فعلت ذلك بإنشاء لجان/مجالس مختلفة لتعزيز أحكام اتفاقية حقوق الطفل ورصدها وتقييمها.

١ - اللجنة الوطنية للأسر والأطفال

٥٣- عين وزير الخدمات الاجتماعية اللجنة الوطنية للأسر والأطفال ("اللجنة") عملاً بأحكام المادة ٩٦ من قانون حماية الطفل. وتتألف اللجنة من منظمات حكومية وغير حكومية معنية برفاه الأسر والأطفال.

٥٤- وترد مهام اللجنة واختصاصاتها في المادة ٩٧^(٦) من قانون حماية الطفل وتشمل، في جملة أمور، تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ورصده وتقييمه، وكفالة وفاء الحكومة بالتزامها الوطني بوصفها طرفاً في الاتفاقية.

٥٥- وعملت اللجنة، وفقاً لمهامها، على جملة أمور منها تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ورصده وتقييمه. وفي هذا الصدد، عقدت اللجنة اجتماعات مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك وزارة الصحة العامة، ووزارة التعليم، ووزارة الخدمات الاجتماعية، وقامت بجولة في قسم الأحداث التابع لإدارة السجون في جزر البهاما في محاولة لرصد وتقييم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. علاوة على ذلك، استضافت اللجنة حلقة عمل في محاولة لتعزيز الوعي العام باتفاقية حقوق الطفل والقانون.

٢ - المجلس الوطني لحماية الطفل

٥٦- المجلس الوطني لحماية الطفل هو لجنة تعينها الحكومة تتمثل مسؤوليتها الرئيسية في ضمان حماية حقوق جميع الأطفال في جميع أنحاء جزر البهاما. وينهض المجلس بهذه المسؤولية من خلال تعاون مختلف الوكالات الحكومية التي تستخدم مواردها لجعل المجلس فعالاً قدر المستطاع.

٥٧- وبدأ المجلس حملة وطنية عنوانها "أنا لي حقوق" لتعزيز اتفاقية حقوق الطفل باستخدام تعابير ملائمة للأطفال.

٥٨- وعلاوة على ذلك، أطلق المجلس في عام ٢٠١٦، بالاشتراك مع إدارة خدمات التأهيل والرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الخدمات الاجتماعية وتنمية المجتمع، برنامجاً تفاعلياً لطلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية. وفي إطار البرنامج، أجرى الطلاب حواراً مع وزير الخدمات الاجتماعية والتنمية المجتمعية في اجتماع عُقد وجهها لوجه. ويهدف البرنامج إلى معرفة موقف الشباب اليوم من الحياة بوصفهم طلاباً في جزر البهاما، وتحديد ما ينبغي إدخاله من تحسينات إذا لزم الأمر^(٧).

٥٩- وبدأ المجلس أيضاً برنامج "قل لا ثم انطلق". ويشرح البرنامج للأطفال، بأسلوب يفهمه الطفل، كيف نقول لا لإساءة معاملة الأطفال. كما أنه يساعد الأطفال على فهم ما هو الاعتداء الجنسي ويساعدهم أيضاً على إدراك أن هناك أشخاصاً في المجتمع مستعدون لمساعدتهم. ولدى الحكومة أرقام هاتفية مجانية للأشخاص الذين يرغبون في الإبلاغ عن حالات إساءة معاملة الأطفال أو ينشدون المساعدة فيما يتعلق بهذه الحالات^(٨).

٦٠- وثمة مبادرة رئيسية أخرى هي برنامج "فّف وفكر". وهناك أيضاً برنامج للمجلس موجه نحو الآباء والأمهات، "الأبوة والأمومة بكرامة" وأحدث برنامج هو حملة "أخبرني"^(٩).

٦١- ويعمل المجلس مع المدارس لإطلاق حملاتها وقام بتدريب مستشاري التوجيه على نشر رسالة حماية الطفل. وفي العام الماضي، ركز المجلس على حملة "Pinwheel"، التي تمثل رمزاً إيجابياً لحماية الطفل.

العنف ضد الفتيات

٦٢- في شباط/فبراير ٢٠١٦، وافقت الحكومة على خطة استراتيجية وطنية للتصدي للعنف الجنساني. وتتناول الخطة الاستراتيجية جميع أشكال العنف بقدر ما يصيب النساء والفتيات في جميع أنحاء البلد. وحتى الآن، بدأت إدارة الشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالعنف القائم على نوع الجنس في خطة تنفيذ السنة الأولى للخطة الاستراتيجية للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس. وتشمل الأنشطة المنفذة في خطة التنفيذ تدابير الوقاية والاستجابة والمساءلة لمكافحة العنف الجنساني (بما في ذلك العنف المنزلي) في جزر البهاما. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، قام مسؤولون من المكتب الإقليمي للمرأة في الأمم المتحدة برعاية دورة استغرقت يومين من أجل تحقيق أمور من بينها تعريف أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم كبار المسؤولين الحكوميين، بالإطار المقترح القائم على النتائج لتنفيذ الأنشطة المقترحة في الخطة^(١٠).

٦٣- وهناك حالياً مشروع قانون بشأن العنف الجنساني يتناول العنف ضد النساء والفتيات.

التعليم والمناهج الدراسية

٦٤- تؤيد الحكومة الجهود التي يبذلها جميع الأشخاص بعد المرحلة الثانوية الذين لديهم خيار الالتحاق بالتعليم العالي. وإذ تدرك الحكومة إدراكاً تاماً أن مجال التعليم العالي متنوع، فإن الحكومة، بقدر ما تسمح به مواردها، تسعى بالشراكة مع القطاع الوطني والشركات إلى توفير ما يكفي من مستلزمات لدعم المساعي الفردية للتعليم مدى الحياة والتنمية المستدامة في جزر البهاما والمجتمع العالمي. وفي محاولة لتوفير فرص الحصول على التعليم، قدمت الحكومة منحاً دراسية شتى. وعلاوة على ذلك، تستخدم جزر البهاما "التعليم المفتوح" الذي يكمله التعليم عن بعد. وتوجد في إطار وزارة التعليم وحدة للتعليم عن بعد، بقسم الموارد التعليمية، تسعى إلى الارتقاء بمستوى التعليم وإتاحة فرص التعليم للجميع.

٦٥- وفيما يتعلق بالتوصية ٩٢-٨٩ الواردة في تقرير الدورة الثانية، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة توفر تعليماً إلزامياً ومجانياً لجميع الأشخاص في البلد الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات وست عشرة سنة دون أي تحيز عنصري أو إثني أو قومي أو ديني أو جنساني.

٦٦- وتدرك الحكومة تماماً أن تمويل التعليم له أهمية أساسية لأنه يستهلك قدراً كبيراً من الموارد الاقتصادية للبلد. وكان الإنفاق الأكاديمي للسنوات الدراسية ٢٠١٠-٢٠١٥ بين ١٣ في المائة و ١٥ في المائة من الإنفاق العام. وتجدر الإشارة إلى أن بعض النفقات يستخدم لتعزيز حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، لدى وزارة التربية والتعليم برنامج إرشادي لجميع معلمي السنة الأولى الذين يلتحقون بالنظام. ويحدد البرنامج كأحد أهدافه تحسين مهنة التدريس من خلال اعتماد أفضل الممارسات. ويستند برنامج الإرشاد إلى مبادئ مستقاة من بروتوكول المعلم وأهليته لكونمولث التعلم. ويؤكد أحد مكونات هذا البرنامج على وجه التحديد حقوق الإنسان

للطلاب والأنشطة والآثار المحيطة بها. ويعرض هذا التشريع على المعلمين، أي قانون التعليم، ووثائق سياسة وزارة التعليم، وغيرها من المؤلفات ذات الصلة التي تحدد الحقوق واللوائح والسياسات المتعلقة بالنظام التعليمي في جزر البهاما. وثمة للمعلمين الحاليين في النظام فعاليات مماثلة تحدث عبر المناطق وتنظمها مكاتب المقاطعات (التوصية ٩٢-٩٠ في تقرير الدورة الثانية).

٦٧- وتُنفق أيضاً الموارد اللازمة لتوفير التسهيلات والبرامج الملائمة والكافية للأطفال المعوقين.

دال- المرأة (التوصيات ٩٢-٢٩؛ ٩٢-٣٦؛ ٩٢-٣٨؛ ٩٢-٤٤؛ ٩٢-٥٤؛ ٩٢-٥٦؛ ٩٢-٦٢؛ ٩٢-٧٦؛ ٩٢-٨٧)

التشريعات المحلية

٦٨- تنطبق حماية حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الدستور على الرجل والمرأة على قدم المساواة. وتنص المادة ١٥ من الدستور على أن لكل شخص في جزر البهاما الحق في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية للفرد سواء كان ذكراً أم أنثى.

الالتزامات الدولية

٦٩- قدمت جزر البهاما تقريرها الدوري السادس عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٧٠- وعلاوة على ذلك، قامت جزر البهاما، امتثالاً لالتزاماتها بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بإدراج قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات، والمعروفة باسم "قواعد بانكوك"، كجزء من برنامجها لتحسين ظروف المحتجزات في إدارة السجون التابعة لجزر البهاما (التوصية ٩٢-٥٤).

الآلية الوطنية

٧١- في عام ٢٠١٦، تم توسيع مكتب شؤون المرأة ليصبح إدارة للشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة من أجل ضمان اتباع نهج أشمل وأكثر تشاركية في التصدي للتحديات الاجتماعية التي يواجهها البلد، فضلاً عن وضع برامج لمعالجة التعليم والتدريب والعمالة والعدالة الاجتماعية من أجل الرجال والنساء والفتيان والفتيات^(١١).

الإصلاح الدستوري

١- المساواة بين الجنسين

٧٢- تنطبق حماية حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في دستور جزر البهاما على الرجل والمرأة على قدم المساواة. غير أن أحكاماً دستورية منفصلة تتعلق بنقل الجنسية من الوالدين إلى الأطفال ومنح الجنسية لأزواج مواطنين من مواطني جزر البهاما المولودين في الخارج تمنح امتيازات للرجال البهاميين غير ممنوحة للنساء البهاميات. وتنص المادة ٥٤ (٣) من الدستور على أن أغلبية الناخبين المؤهلين للتصويت لانتخاب أعضاء مجلس النواب يلقون

بأصواتهم من أجل تغيير المادة ذات الصلة التي تعالج المسائل المذكورة أعلاه. ولذلك، أجرت الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١٦ استفتاء دستورياً لإيجاد حل لمسألة عدم المساواة بين الجنسين، غير أن الاستفتاء مُني بهزيمة بأغلبية كبيرة، ولا يزال يشكل تحدياً بالنسبة لجزر البهاما (التوصيتان ٩٢-٤٠ و ٩٢-٤٤).

٧٣- وعلى الرغم من ذلك، قامت الحكومات المتعاقبة بوضع وتنفيذ سياسات محايدة جنسانياً فيما يتعلق بالوصول المهني إلى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وإلى العمالة. وتشغل المرأة حيزاً بارزاً في جميع المهن في جزر البهاما.

٢- التمييز

٧٤- يرد تعريف التمييز في المادة ٢٦(٣) من الدستور. وتنص هذه المادة على أن "تعبير 'تمييزي' يعني اختصاص أشخاص مختلفين بمعاملة مختلفة تعزى كلياً أو أساساً إلى أوصاف كل منهم حسب العرق أو مكان المنشأ أو الآراء السياسية أو اللون أو العقيدة التي يخضع فيها أشخاص من هذا الوصف لعراقيل أو قيود لا يخضع لها أشخاص من وصف آخر من هذا القبيل أو يمنحون امتيازات أو مزايا لا تمنح للأشخاص من وصف آخر من هذا القبيل".

٧٥- وقدمت لجنة الإصلاح الدستوري توصية بتعديل تعريف "التمييز" ليشمل "نوع الجنس" في تعريفه. وكان هذا أحد الأسئلة التي طرحت على الناخبين خلال الاستفتاء، إلا أن الناخبين لم يصوتوا لصالح هذا التعديل على الدستور.

الاغتصاب الزوجي

٧٦- يجري مكتب النائب العام حالياً استعراضاً للتوصيات المتعلقة بتجريم الاغتصاب الزوجي (التوصيات ٩٢-٣٥؛ ٩٢-٣٦؛ ٩٢-٦١).

٧٧- وفي حين لا توجد في جزر البهاما تشريعات محددة تتناول جريمة الاغتصاب الزوجي، ثمة تشريعات تغطي بعض حالات الاغتصاب الزوجي، منها مثلاً قانون العنف المنزلي (أوامر الحماية) لعام ٢٠٠٧ وقانون القضايا الزوجية.

٧٨- ويشكل قانون العنف المنزلي (أوامر الحماية) لعام ٢٠٠٧ تشريعاً بارزاً أحدث ثورة في البلد على صعيد تناول مسألة عنف الشريك الحميم. ويتضمن القانون تعريفاً شاملاً للعنف المنزلي، ويجرم المطاردة والمضايقات، ويخول المحاكم ولاية التدخل لكف يد المعتدين. وفي السابق، كان القانون المتعلق بإساءة معاملة الزوجة جزءاً من قانون الجرائم الجنسية والعنف المنزلي، الفصل ٩٩.

٧٩- وتنص المادة ٦ من قانون القضايا الزوجية لعام ١٩٧٩ على ما يلي: "إذا أُدين زوج بإجراءات موجزة أو غيرها بارتكاب اعتداء مشدد على زوجته، يجوز للمحكمة أو القاضي الذي سيمثل أمامه، إذا اقتنع بأن سلامة الزوجة في المستقبل في خطر، أن يصدر بموافقة الزوجة أمراً تصبح الزوجة بمقتضاه في حِلٍّ من التزام العيش مع زوجها، ويقوم في جميع النواحي مقام انفصال قضائي عن الزوج بسبب القسوة؛ ويجوز أن يبت الأمر في نفقة الزوجة وفي نفقة وحضانة أطفال الأسرة".

العنف القائم على نوع الجنس

٨٠- أعطت إدارة الخدمات الاجتماعية، من خلال إنشاء وحدة العنف المنزلي وتقديم المشورة في عام ٢٠١٤، أهمية كبيرة لضرورة مساعدة ضحايا العنف وأطفالهم من خلال التدخل المباشر وتوفير الخدمات لهم. ولم تشن الوحدة حملة رسمية لزيادة الوعي العام بالعنف ضد المرأة، إلا أنها شاركت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في معرض عام استضافته الإدارة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، واستغلت الفرصة لزيادة الوعي بعنف الشريك الحميم في المجتمع. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، ظهر ممثل عن الوحدة في برنامج تلفزيوني صباحي محلي للدعاية لخدمات الوحدة ولجعل عامة الناس أكثر وعياً بالقوانين الناظمة لحماية المرأة من العنف^(١٢).

٨١- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، وافقت الحكومة على خطة استراتيجية وطنية للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس. وتتناول الخطة الاستراتيجية جميع أشكال العنف الذي يصيب النساء والفتيات في جميع أنحاء البلد.

المساواة بين الجنسين

٨٢- تحتل جزر البهاما من الناحية الإحصائية مرتبة مُرضية في التصنيف الدولي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبلغ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في جزر البهاما نسبة ٠,٣٦٢ في عام ٢٠١٥ (مقارنة بـ ٠,٣٣٢ في عام ٢٠١١)، وبذلك احتل البلد المرتبة ٧٧ من بين ١٥٩^(١٣). وفيما يتعلق بالمؤشر المركب البديل الذي يركز على قياس المساواة بين الجنسين، أي مقياس التمكين الجنساني، أحرزت جزر البهاما نسبة ٠,٧٢٩ واحتلت بذلك المرتبة ٣٧ في عام ٢٠١٦. ويحتل البلد المرتبة ٣ في المقياس الفرعي للمشاركة والفرص على الصعيد الاقتصادي بنسبة بلغت ٠,٨٢٧. وتحتل جزر البهاما صدارة الترتيب في المقياسين الفرعيين المتعلقين بالتحصيل التعليمي وبالصحة والبقاء. ومع ذلك، لم يحرز البلد سوى نسبة ٠,١١٠ في المقياس الفرعي المتعلق بالتمكين السياسي وجاء البلد في المرتبة ٩٩.

هاء- الإعاقة (التوصيات ٩٢-١٠؛ ٩٢-١١؛ ٩٢-٨٦؛ ٩٢-٩١)

٨٣- لا تزال الحكومة ملتزمة بتلبية احتياجات جميع الأشخاص في جزر البهاما، وهي تدرك بوجه خاص ضرورة توفير مستلزمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٤- وعملاً بالتوصيتين ٩٢-١٠ و ٩٢-٩١ الواردتين في تقرير الدورة الثانية، وقعت جزر البهاما على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وصدقت عليها في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولم توقع جزر البهاما على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٥- وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ التوصيتين ٩٢-١١ و ٩٢-٨٦ الواردتين في تقرير الدورة الثانية تنفيذاً تاماً. وقد سنت حكومة جزر البهاما قانون الأشخاص ذوي الإعاقة (تكافؤ الفرص) لعام ٢٠١٤ (القانون رقم ٢١ لعام ٢٠١٤). ويعزز القانون حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة وتكافؤ فرصهم.

٨٦- ويتمثل أحد الأحكام الرئيسية للتشريع في معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة والإنصاف عند التقدم بطلب للحصول على أي نوع من العمل أو الانخراط فيه. وجميع الأعمال التجارية وأرباب العمل هم أصحاب مصلحة مهمون في المساعدة على توفير بيئة تحتضن الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، تساعد الشركات وأرباب العمل على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بكامل إمكاناتهم وتحقيق قدر أكبر من الاستقلال والمساهمة في التنمية الوطنية والاقتصادية.

٨٧- وتنص المادة ١٤ من القانون على ما يلي:

(أ) لا يجوز لأي شخص أن يجرم شخصاً ذا إعاقة من فرص متساوية في الحصول على عمل لائق؛

(ب) يخضع موظف مؤهل ذو إعاقة لنفس أحكام وشروط العمل ويحصل على نفس التعويضات أو الامتيازات أو الاستحقاقات أو المزايا الإضافية أو الحوافز أو البدلات كغيره من الموظفين المؤهلين القادرين على العمل؛

(ج) ينبغي لكل رب عمل يعمل لديه أكثر من ١٠٠ موظف أن يستخدم ما لا يقل عن ١ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين؛

(د) تقدم اللجنة قائمة بأسماء الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين للعمل، وحيثما لا يتوفر هؤلاء الأشخاص للعمل، يجوز للجنة أن تصدر إلى رب العمل شهادة إعفاء من هذا الشرط.

٨٨- ويتناول الجزء الخامس من القانون تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. وتنص المادة ٣١ بوجه خاص على أن يكفل الوزير المسؤول عن التعليم، بعد التشاور مع اللجنة، ما يلي:

(أ) مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة عند صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج التعليمية؛

(ب) تراعي المؤسسات التعليمية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بمتطلبات القبول والمناهج الدراسية والامتحانات والمساعدات والخدمات التكميلية، بما في ذلك التنسيق الميسر للنصوص واستخدام المرافق المدرسية والجدول الزمني للدروس ومتطلبات التربية البدنية والمسائل الأخرى ذات الصلة.

٨٩- ويحدد القانون أيضاً إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني. ويتمثل أحد العناصر الهامة لهذا القانون في إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتضطلع اللجنة بوصفها هيئة قانونية بالمسؤولية الوظيفية عن ضمان جملة أمور منها تنفيذ جميع الأحكام المنصوص عليها في القانون. ويتمثل أحد هذه الأحكام في وضع سياسات ولوائح وتدابير لمنع التمييز بهدف ضمان المساواة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

واو- الهجرة (التوصيات ٩٢-٧٣؛ ٩٢-٩٢؛ ٩٢-٩٨)

٩٠- الهجرة ظاهرة عالمية ترى فيها أفراداً مستعدين للهجرة، سواء بصورة قانونية أو غير منتظمة، من أجل تحسين نوعية حياتهم. وفي حين تعترف حكومة جزر البهاما بالحاجة إلى

الهجرة المؤقتة والطويلة الأجل إلى جزر البهاما لتلبية احتياجات العمالة المنزلية، فإن الحكومات المتعاقبة أكدت على أن الهجرة يجب أن تكون قانونية ومنتظمة ومصممة أولاً وقبل كل شيء لتلبية احتياجات جزر البهاما ومواطنيها.

٩١- وفي إطار برنامج التضامن الإقليمي مع برنامج البحر الكاريبي، أُطلق في عام ٢٠١٦ حوار إقليمي جديد، هو مشاورات الهجرة الكاريبية، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

٩٢- وكان وفد جزر البهاما هو الذي أبرز الحاجة إلى وضع سياسات للهجرة قائمة على الحقوق كأساس للإدارة الشاملة والفعالة للهجرة المختلطة باستخدام منصة تنسيق إقليمية لتحقيق هذا الهدف. وتضمنت الأولويات الرئيسية التي تم تحديدها لمتابعة مناقشتها في إطار لجنة التنسيق والاتصالات الحاجة إلى جمع البيانات وتبادل المعلومات والاستخبارات والتحليل بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة. ومن الأولويات أيضاً إجراء مشاورات منهجية بشأن سياسات الهجرة، تشمل عقد اجتماعات دورية لكبار موظفي الهجرة لإيجاد طرق مبتكرة لتبادل المعلومات والتدريب؛ والتبادل المنتظم لأفضل الممارسات وبناء القدرات في مجال حماية اللاجئين، بما في ذلك اتباع ممارسات متسقة في تحديد مركز اللاجئ.

٩٣- واستضافت جزر البهاما مشاورات الهجرة الكاريبية الثانية في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بمشاركة ٢٠ بلداً من بلدان منطقة البحر الكاريبي. وتركزت المناقشات بصورة رئيسية على المسائل المتعلقة بحماية اللاجئين. وأجريت أيضاً مناقشات موجزة بشأن المسائل المتصلة بانعدام الجنسية.

التشريعات

٩٤- اعتمد قانون (تعديل) الهجرة لعام ٢٠١٥ في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وصار بمثابة آلية ريثما يجري استعراض طلبات الحصول على الجنسية لمنح مركز "المتنمي" للمهاجرين غير النظاميين المولودين لأبوين من غير جزر البهاما ممن ليس لهم وضع قانوني في جزر البهاما. ولضمان إمكانية الوصول حتى لمقدمي الطلبات الأكثر فقراً، تُستوفى رسوم رمزية على طلب "المتنمي".

٩٥- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقعت جزر البهاما مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة لتحديد التدابير الرامية إلى مساعدة المهاجرين المعرضين للأذى وحمايتهم.

السياسة العامة

٩٦- وضعت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ سياسة تُلزم كل شخص يعيش في جزر البهاما بحيازة جواز سفر البلد الذي يحمل جنسيته وأن يثبت أنه يعيش بصورة قانونية في جزر البهاما، فضلاً عن قيود أخرى، مثل اشتراط حصول كل شخص أجنبي مسجل في المدارس على تصريح طالب، بما في ذلك الأطفال المولودون في جزر البهاما لآباء مهاجرين.

٩٧- ورغم أن هذه السياسة قد اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، فإن القيود المفروضة على الالتحاق بالمدارس لم تدخل حيز النفاذ إلا في الفصل الدراسي لخريف عام ٢٠١٥. ووفقاً لوزير الهجرة، يتعين على جميع مديري المدارس قبول الطلاب والاتصال

بمكتبه للحصول على أي توضيح يحتاجون إليه، إذ لا ينبغي لأي حكومة أن تحظر على أي طالب أن يواصل تعليمه بسبب وجود قضية هجرة بحتة^(١٤).

٩٨- وأقر وزير التعليم بالأثر السلبي للسياسة التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ على التسجيل المدرسي ومخالفتها لقانون التعليم المحلي ولاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وقال الوزير إن قانون التعليم واضح جداً وينص على أن يتيح وزير التعليم لجميع الأشخاص في جزر البهاما فرصة تلقي التعليم، وأوضح أن الحكومة بصدد إعادة النظر في هذه المسألة ومناقشتها على وجه الاستعجال وسوف تقترح سياسة جديدة^(١٥).

٩٩- ولا تزال جزر البهاما تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين غير النظاميين الذين يبحثون عن عمل في جزر البهاما أو يستخدمون البلد كنقطة عبور إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أبلغت جزر البهاما المجتمع الدولي منذ وقت طويل أنها لا تستطيع التصدي الفعال لهذا التدفق المستمر للمهاجرين غير النظاميين، ومعظمهم من هايتي وكوبا. وعلاوة على ذلك، وقعت جزر البهاما مذكرات تفاهم تنظم عودة المواطنين من كوبا وهايتي، على التوالي، من أجل تأمين العودة السلسة للمهاجرين غير النظاميين ممن ليست لهم أهلية الحصول على مركز لاجئ.

١٠٠- وواصلت جزر البهاما سياسة احتجاز المهاجرين غير النظاميين وإعادةهم إلى وطنهم. وتنطبق هذه السياسة على جميع المهاجرين غير النظاميين بصرف النظر عن العرق أو اللون أو مكان المنشأ. وعلى الرغم من سياسة الاحتجاز والإعادة إلى الوطن، يتمتع جميع الأشخاص الذين يعيشون في جزر البهاما بجزية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية دون اعتبار لوضعهم كمهاجرين.

اللاجئون والمحتجزون

١٠١- يُجري أفراد مدربون تدريباً مناسباً من إدارة الهجرة مقابلات مع المهاجرين غير المسجلين و/أو غير النظاميين الموجودين في جزر البهاما. ووفقاً للبروتوكولات التي وضعت بالتشاور مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مُنح الأشخاص الذين ثبت أن لديهم خوفاً له ما يبرره من الاضطهاد عند عودتهم إلى بلدهم الأصلي مركز اللاجئ أو تلقوا مساعدة في الانتقال إلى بلد ثالث. ويعود الأفراد الذين لا يستوفون معايير اللاجئين السياسيين إلى وطنهم الأصلي. وتبذل الحكومة كل جهد ممكن لتحسين كفاءة عمليات الاحتجاز والمقابلات وعمليات الإعادة إلى الوطن المتصلة بالمهاجرين غير النظاميين.

هايتي

١٠٢- في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وقعت حكومة جزر البهاما على الاتفاق الإطاري للتعاون الثنائي بين الحكومات. وتناول الإطار التعاون في مجالات المساعدة التقنية والتجارة والاستثمار والهجرة وتنظيم الأوضاع. وبالمثل، تم التوقيع أيضاً على مذكرة تفاهم بشأن التجارة الزراعية. ولا تزال حكومة جزر البهاما ملتزمة بدعم هايتي في مساعيها الرامية إلى أن تصبح دولة مستقرة واجتماعية وأمنة اقتصادياً.

١ - إعادة المهاجرين إلى أوطانهم

١٠٣ - لا تزال حكومة جزر البهاما تواجه صعوبات بسبب التكلفة المترتبة على إيواء المحتجزين والإنفاق على احتياجاتهم وكذلك إعادةهم إلى أوطانهم. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، ذكر الوزير المسؤول عن الهجرة أن نحو ٤٠٠.٠٠٠ دولار قد أضيفت إلى ميزانية إعادة المهاجرين غير النظاميين إلى أوطانهم، بما مجموعه ١,٢ مليون دولار. وفي السنوات الخمس الأخيرة، أنفقت الحكومة حوالي ٧,٢ ملايين دولار لإعادة أشخاص وصلوا بصورة غير منتظمة إلى أوطانهم. وأنفقت الحكومة ٩٠٠.٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٢؛ و١,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٣؛ و١,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وبلغ مجموع ما أنفقته حتى الآن ١,٤ مليون دولار. وقد أعاد البلد نحو ٣٥٠٠ شخص إلى أوطانهم خلال عام ٢٠١٢، و٤٥٠٠ شخص في السنة التالية، ثم ٢٠٠ شخص، بمعدل يتراوح بين ٣٥٠٠ و٤٥٠٠ شخص في السنة. ونسبة كبيرة من هؤلاء مواطنون هايتيون. ويشكل الجامايكيون والدومينيكان والبرازيليون أيضاً نسبة كبيرة من الأشخاص الذين أعيدوا إلى أوطانهم^(١٦).

٢ - طلبات الحصول على تصاريح

١٠٤ - تتلقى إدارة الهجرة عدداً كبيراً من الطلبات للحصول على تصاريح مختلفة كل عام. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وحتى الآن، صدر نحو ١١٥,٣٢٣ تصريحاً، نتيجة لطلبات الحصول على تصاريح أصحاب المنازل، وتصاريح المقيمين الدائمين، وتصاريح الإقامة، والأزواج المقيمين أو تصاريح العمل. وأكبر نسبة لتلك التصاريح هي تصاريح العمل^(١٧).

مركز احتجاز كارمايكل رود

١٠٥ - يواصل مركز احتجاز كارمايكل رود تحسين الظروف التي يقيم فيها المعتقلون في جزر البهاما. وتقيم النساء المحتجزات اللواتي لديهن أطفال في أماكن منفصلة، وفقاً للمعايير الدولية. وفي عام ٢٠١٤، أقامت إدارة الهجرة منزلاً آمناً لهذا الغرض خارج مركز احتجاز كارمايكل رود. وهناك أماكن إقامة لعدة أسرة مجهزة تجهيزاً كاملاً وملحق بها باحة ترفيهية خارجية مناسبة للأطفال. وتتولى إدارة شؤون الهجرة إدارة المرفق، وتوفر قوة الدفاع الملكية لجزر البهاما الأمن لهذا المرفق على مدار أربع وعشرين ساعة. وهناك عامل اجتماعي وطباخ وعامل تنظيف متفرغون للعمل في هذا المكان. ويساعد الصليب الأحمر لجزر البهاما في تقديم تبرعات من الملابس والبطانيات ولوازم الاستحمام ومواد متنوعة حسب الاقتضاء للنساء والأطفال^(١٨).

١٠٦ - وتواصل الحكومة إقامة شراكات مع منظمات غير حكومية خاصة مثل الصليب الأحمر لجزر البهاما و جيش الإنقاذ لتيسير نقل المواد التموينية إلى المحتجزين وتوفير محامين لهم.

١٠٧ - وتعمل إدارة الهجرة تعاوناً وثيقاً مع المسؤول المحلي في المفوضية الذي أنشأ مكتباً في عام ٢٠١٥.

١٠٨ - وقد تم تشييد مبان إضافية في مركز احتجاز كارمايكل رود للتخفيف من مشاكل الإيواء والصيانة.

زاي- الاتجار بالأشخاص (التوصيتان ٩٢-٧٠ و ٩٢-٧٣)

١٠٩- تشتمل جزر البهاما، بوصفها دولة أرخبيلية، على ١٠٠ ٠٠٠ ميل مربع من مياه المحيط، تتداخل فيها ممرات الشحن الرئيسية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية. وهكذا أصبحت جزر البهاما، بسبب حدودها التي يسهل اختراقها، منطقة عبور للأشخاص الذين يهاجرون سراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما المهاجرون لأسباب اقتصادية من هايتي وكوبا. وما فتئت حكومة جزر البهاما تواجه تحدياً متواصلاً بسبب العبور غير المشروع لحدودها وعبرها. بيد أن الحكومة تتعاون مع الشركاء الإقليميين على النحو الذي تقضي به الاتفاقيات الدولية، وبالتحديد مع الوكالات الحكومية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في الجهود المشتركة والمتعددة الأطراف الرامية إلى الحد من الاتجار بالمهاجرين والأسلحة والمخدرات عبر جزر البهاما.

التشريعات

١١٠- يعدل قانون منع وقمع الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٧ المادة ٣ من القانون الأساسي لعام ٢٠٠٨ وينص على تحديد الجرائم المتعلقة بتنظيم الانخراط في الاتجار بالأشخاص أو توجيه شخص آخر للانخراط فيها. ويتمشى هذا التعديل مع بروتوكول الاتجار بالأشخاص الذي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١١١- وقد حذف القانون المعدل للإجراءات الجنائية لعام ٢٠١٧ تعريف "الجريمة الخطيرة" (المادة ٢ من القانون الأساسي) واستعاض عنه بتعريف جديد ينص على أن "الجريمة الخطيرة" هي أي جريمة يُحاكم مرتكبها بناء على اتهام أمام المحكمة العليا. كما عدلت المادة ٥٨ من القانون الأساسي بإدراج حكم يلي مباشرة المادة الفرعية ٧ ويحول سلطة إنفاذ القانون الحق في بدء محاكمة موجزة عملاً بالمادة ٢١٣ من القانون الأساسي أو بناء على معلومات دون الرجوع إلى القاضي لتحديد طريقة المحاكمة. ويضمن التعديل أيضاً أن تكون عقوبة الاتجار بالأشخاص أشد كموضوع تبت فيه المحكمة العليا.

١١٢- ويعتمد قانون منع وقمع الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٨ التعريف الواسع لـ "الاتجار بالأشخاص" على النحو المبين في بروتوكول عام ٢٠٠٠ لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والفتيات، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويحظر هذا القانون تحديداً جميع جوانب الاتجار بالأشخاص، وينطبق على الرجال والنساء والأطفال.

١١٣- وقد حافظت جزر البهاما على تصنيفها ضمن الفئة الأولى من البلدان التي تستوفي تماماً المعايير الدنيا لقانون الولايات المتحدة المتعلق بحماية ضحايا الاتجار.

الوصول إلى العدالة

١١٤- أسفرت الجهود التي بذلتها الحكومة في مجال إنفاذ القوانين المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص عن إجراء ١١ تحقيقاً جديداً في مجال الاتجار بالجنس والاتجار بالأشخاص شملت ٣٧ ضحية محتملة، مقارنة باثني عشر تحقيقاً شملت ٥٣ ضحية محتملة في عام ٢٠١٥. كما بدأت السلطات محاكمة جديدة واحدة تتعلق بالاتجار في عام ٢٠١٦، مقارنة بثلاث

قضايا في عام ٢٠١٥. بيد أن أربع محاكمات ظلت مستمرة من فترات إبلاغ سابقة. وشُرع في قضيتي اتجار جديديتين في عام ٢٠١٧، وظلت خمس قضايا مستمرة من تحقيقات سابقة. وعلاوة على ذلك، صدرت حتى الآن إدانتان في عام ٢٠١٧.

السياسات العامة وبرامج حماية الضحايا

١١٥- واصلت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١١ حملتها للتوعية العامة وشاركت في أنشطة قبل حلول اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، وزعت ١٠ ٠٠٠ كتيب على عامة الناس في جزر البهاما. ونشرت الكتيبات بلغتين هما الكريول والإنكليزية. ونشرت صحيفتا الغارديان والتريبيون اليوميان إعلاناً وطنياً بشأن الاتجار بالأشخاص صادر عن رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما. وحضر أعضاء اللجنة المشتركة برنامجين إذاعيين هما "العمل يدا واحدة لتقديم المساعدة" في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ و"دعونا نتحدث عن الصحة" في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم عروض عن الاتجار بالأشخاص في مدارس مختلفة لرفع مستوى الوعي بين أطفال المدارس بخطر الاتجار بالبشر وشوروه.

١١٦- وشملت جهود الوقاية أيضاً زيادة التنسيق مع المنظمات غير الحكومية وإضفاء الطابع الرسمي على الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. كما سُنت أحكام لتدريب موظفي العمل والهجرة على مكافحة الاتجار بالبشر ووضع إجراءات محددة لجمع البيانات ورعاية ضحايا الاتجار بالبشر.

١١٧- وفي عام ٢٠١٦، قامت الحكومة بزيادة الجهود الرامية إلى حماية الضحايا عن طريق تنفيذ بروتوكول رسمي يركز على الضحايا وتدريب الأفراد المكلفين بنجدة ضحايا الاتجار بالبشر ميدانياً. وتحرت الحكومة عن ٣٧ ضحية محتملة، وحددت منها خمس ضحايا، ثلاث ضحايا للاتجار بالجنس، وضحية واحدة من ضحايا الاتجار بالعمال والجنس، وضحية واحدة من ضحايا أعمال السخرة. وتلقى الضحايا المساعدة في مجالات الإسكان والرعاية الطبية والنفسية والتعليمية والقانونية والهجرة والترجمة وإعادة الإدماج.

١١٨- وأضفت الحكومة الطابع الرسمي على سياستها من خلال الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ لزيادة الوعي وإسداء المشورة للمواطنين الأجانب بشأن حقوقهم في العمل والحدود المفروضة على رسوم التوظيف وحظر الاحتفاظ بوثائق العمال، بالإضافة إلى الممارسة الحالية المتمثلة في إرسال رسائل إلى الرعايا الأجانب الذين يحملون تصاريح عمل تشرح تعريف الاتجار وتقدم المشورة إلى أرباب العمل بشأن حظر الاحتفاظ بوثائق العمال. وعملت وزارة العمل على توعية مجتمع الأعمال ووزعت كتيبات عن الاتجار بالأشخاص وحقوق العمال، وأوصت الباحثين المحتملين عن أعمال احتيال محتمل في قطاع صناعة السفن السياحية، وتحرت عن مؤشرات تدل على وجود اتجار عندما كانت تقوم بتفتيش مواقع عمل، وتبينت هوية مواطن أجنبي وقع ضحية للاتجار بالعمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير^(١٩).

١١٩- وقدمت الحكومة التدريب في مجال مكافحة الاتجار لمسؤولي الهجرة والعمل ولوظفيها الدبلوماسيين، بما في ذلك تناوهم على العمل في مكتب الشؤون القانونية التابع لوزارة الخارجية والهجرة حيث يشارك المسؤولون في اجتماعات اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمكافحة

الاتجار بالأشخاص. ووزعت الحكومة أيضاً مواد للتوعية بمسألة الاتجار في مناطق الاستقبال القنصلية. وقد بُذلت جهود للتوعية واستهدفت العملاء المحتملين لتجارة الجنس. وفي إطار الجهود التي بذلتها الحكومة قامت بإغلاق بعض محلات تجارة الجنس، وأجرت عمليات تفتيش عشوائية لبعض الأعمال التجارية، بما في ذلك النوادي والحانات التي ترقص فيها نساء عاريات، لتحديد أصحاب هذه المحلات ومحاسبتهم^(٢٠).

١٢٠- ولا تعتبر السياحة بهدف ممارسة الجنس مع الأطفال مشكلة في جزر البهاما ولم تجر أي تحقيقات في هذا الصدد، على الرغم من إعداد كتيب خاص عن الاتجار بالأطفال وتدريب مسؤولي السياحة بالإضافة إلى وضع كتيبات لمكافحة الاتجار في أكشاك المعلومات السياحية. ووضعت الحكومة إجراءات تشغيل موحدة عامة لتحديد هوية الضحايا وحمايتهم وإحالتهم للعلاج، فضلاً عن وضع إجراءات محددة لجمع البيانات ورعاية الضحايا، بما في ذلك إحالات الرعاية الصحية الطبية أو العقلية وتحديد اختصاصات البحث وإدارة حالات الضحايا^(٢١).

رابعاً- الأولويات والالتزامات الوطنية لجزر البهاما

القضايا الجديدة والمستجدة، بما في ذلك أوجه التقدم المحرز والتحديات في هذا الصدد

التعليم

١٢١- شهدت إدارة التعليم تحسناً ملحوظاً في الإنجازات التعليمية منذ عام ٢٠١١، حيث أحرز ٥٠,٥ في المائة من التلاميذ درجة جيم أو درجة أعلى منها في عام ٢٠١٥ مقارنة بـ ٤٤,٣٨ في المائة في عام ٢٠١١. وتمثل نتائج عام ٢٠١٥ نقطة تحول في النظم التعليمية لأن متوسط الدرجة لأول مرة يبلغ الدرجة جيم. علاوة على ذلك، كان هناك دليل على سد الفجوة بين الجنسين. وفي حين حصل عدد أكبر من الإناث على درجات عالية بالقيمة المطلقة في عام ٢٠١٥، فإن نسبة مئوية أكبر من الذكور الذين تقدموا للامتحانات حققوا نتائج أفضل من النتائج التي حققتها الإناث (٥٣ في المائة و ٤٧,١ في المائة على التوالي)^(٢٢).

خطة التنمية الوطنية

١٢٢- "الرؤية ٢٠٤٠" هي مبادرة أطلقتها حكومة جزر البهاما ووضعتها بالشراكة مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبالتعاون الوثيق مع كلية جزر البهاما، التي بات اسمها الآن جامعة جزر البهاما، وغرفة التجارة في جزر البهاما واتحاد أرباب العمل. وستسترشد هذه الخطة ببحوث وتحليلات واسعة النطاق ومشاورات عامة واسعة النطاق تهدف إلى معالجة أربع ركائز سياسية رئيسية هي الاقتصاد والحوكمة والسياسة الاجتماعية والبيئة (البيئة الطبيعية والبيئة التي صنعها الإنسان). وستتضمن الخطة إطاراً سياسياً شاملاً يُسترشد به في صنع القرارات الحكومية والاستثمار على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة^(٢٣).

إنشاء مكتب أمين المظالم

١٢٣- سيجري إنشاء مكتب أمين المظالم لتوفير مصدر مباشر للإغاثة للناس الذين لديهم مظالم مشروعة بسبب أعمال الحكومة أو أي وكالة تابعة للحكومة أو بسبب تقاعسها عن العمل^(٢٤). وقد أشارت الحكومة مؤخراً إلى أن مشروع قانون ينشئ أول لجنة للنزاهة من أجل جزر البهاما (يعرف باسم مشروع قانون ينص على إنشاء هيئة تعرف باسم لجنة النزاهة (نموذج طويل) سيكون واحداً من بين عدة مشاريع قوانين ستطرح على مجلس النواب.

١٢٤- ويسعى مشروع القانون إلى تحقيق عدد من الأهداف من بينها تعزيز وتحسين السلوك الأخلاقي لأعضاء مجلس النواب والمسؤولين العاميين وغيرهم من الأشخاص؛ ووضع تدابير لمنع أعمال الفساد وكشفها والتحقيق فيها؛ وإلغاء قانون الإفصاح العام وتهيئة الأمور المتصلة به.

١٢٥- وسيشكل مشروع قانون إنشاء لجنة النزاهة ومشروع قانون أمين المظالم جزءاً من مجموعة مكافحة الفساد المقترحة. ويشكل مشروع قانون أمين المظالم جزءاً من مجموعة الحكومة التي ستضع نظاماً لتنحية أعضاء مجلس النواب الذين لا يؤديون مهام منصبهم^(٢٥).

الأشخاص ذوو الإعاقة

١٢٦- في عام ٢٠١٣، وقعت جزر البهاما على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وجزر البهاما ملتزمة بدعم وتعزيز المعايير الدولية بشأن كيفية معالجة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد سن قانون جزر البهاما للأشخاص ذوي الإعاقة (تكافؤ الفرص) لعام ٢٠١٤ لإنهاء التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن مراعاة حقوقهم نهوضاً بتكافؤ الفرص، من بين أحكام أخرى.

١٢٧- واللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة هي هيئة قانونية مكلفة بتنفيذ أحكام قانون الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢٨- وتتألف اللجنة من ١٥ شخصاً يمثلون مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن قطاع عريض من أصحاب المصلحة. وتقوم أمانة اللجنة بمساعدة اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة وإدارتها. وتتألف الأمانة من فريق من الموظفين المتفرغين الذين يضطلعون بالشؤون اليومية للجنة^(٢٦).

١٢٩- وتعتمد الحكومة "تعيين مفتشين معينين بالإعاقة ليساعدوا في رصد وإنفاذ أحكام قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما وأن أحكام المادة ٢١ من القانون سيبدأ نفاذها بالكامل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧"^(٢٧).

وضع المدافعين عن حقوق الإنسان

١٣٠- يكفل دستور كمنولث جزر البهاما حرية التعبير والرأي، ويحظى المدافعون عن حقوق الإنسان في جزر البهاما بكامل الاحترام وتسمح لهم الحكومة بالدفاع بنشاط عن هذه الحقوق دون أن تفرض عليهم أي قيود أو عوائق.

الصحة

١٣١- اعتمد التأمين الصحي الوطني في البلد، كما تم تحسين مستوى مرافق الرعاية الصحية العامة. وتؤكد الحكومة من جديد أن الفرضية الأساسية للتأمين الصحي الوطني هي أن السكان المؤهلين يتمتعون بفرص متساوية للحصول على الرعاية الصحية الجيدة. وتدعم الحكومة التأمين الصحي الوطني ولكنها تعترف بأن نموذج التنفيذ الحالي الذي يركز على خدمات الرعاية الأولية لا يغطي الأمراض الصحية الخطيرة التي تعاني منها جزر البهاما حالياً. ولهذا السبب ستوسع الحكومة نطاق تركيز التأمين الصحي الوطني ليشمل الرعاية الصحية من المستويين الثاني والثالث^(٢٨).

التعليم

١- جامعة جزر البهاما

١٣٢- تحولت كلية جزر البهاما إلى جامعة جزر البهاما في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يكون لهذا التحول أثر أكبر على صوغ السياسة العامة من خلال ما يجري من بحوث.

١٣٣- وأنشأت الجامعة معهداً للشؤون الحكومية والسياسة العامة، "يهدف إلى تشجيع ودعم البحوث المتعلقة بالمسائل الوطنية والإقليمية ذات الصلة بوضع السياسات العامة وممارستها؛ وسيشجع المعهد البحوث النقدية والمناقشة والحوار بشأن التنمية الوطنية وشؤون السياسة العامة من خلال المنشورات وغيرها من الوسائط، والحلقات الدراسية، والمحاضرات، والمنتديات. وسيوفر المعهد أيضاً خدمات استشارية وبختم لوكالات ووزارات حكومة جزر البهاما وكذلك لكيانات خاصة بناء على أهداف التنمية الوطنية وأولويات البحث"^(٢٩).

٢- برامج المنح الدراسية

١٣٤- استمر الاستثمار في المنح الدراسية. وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، منحت الحكومة ما مجموعه ٢,٣١٩ منحة دراسية للطلبة في جزر البهاما، حيث بلغ عدد الإناث المستفيدات من هذه المنح ١,٥٢١ مستفيدة، أي ما نسبته ٦٥,٦ في المائة من مجموع المستفيدين^(٣٠).

٣- معهد جزر البهاما للزراعة والعلوم البحرية

١٣٥- معهد جزر البهاما للزراعة والعلوم البحرية "دُشن في عام ٢٠١٣ وهو جزء أساسي من الخطة العامة للحكومة لبناء دولة أكثر حداثة وازدهاراً. ويضم المعهد مزرعة للمشاريع الإرشادية والبحوث تبلغ مساحتها ٨٠٠ فدان تقع في شمال أندروس. وبدأ إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في عام ٢٠١٤. وخلال العامين الماضيين، توسع إجمالي المساحة المزروعة توسعاً كبيراً. وعلاوة على النشاط المنفذ في أندروس، يضطلع المعهد بخلق فرص لجميع مواطني جزر البهاما. ويتوسع بسرعة في الجزر الخارجية للأرخبيل، حيث توجد له مكاتب في إليوثيرا، وجراند بهاما، وجزيرة كات، وأباكو، وجزيرة كروكد، وماياغوانا"^(٣١).

٤ - وكالة التدريب الوطنية

١٣٦ - أنشئت بموجب قانون صدر في عام ٢٠١٣ وكالة التدريب الوطنية التي تركز اهتمامها على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٦ عاماً، ومنذ ذلك الحين تخرج أكثر من ست دُفعت. وصُمم البرنامج لتسليح الشباب بالمهارات التي تؤهلهم للحصول على عمل. ولتحقيق هذا الغرض، أقامت حكومة جزر البهاما علاقات مع القطاع الخاص تمكن الأفراد المسجلين في البرنامج من الحصول على تدريب عملي في ميادين شتى. وغالبية الأفراد المسجلين في البرنامج التدريبي والذين التحقوا بعمل بفضله هم من الإناث^(٣٢).

٥ - معهد مارجوري ديفيس للتعليم الخاص

١٣٧ - في عام ٢٠١٥، افتتحت الحكومة رسمياً أول معهد من نوعه للتعليم العالي. والمعهد مؤلف من أربعة أقسام رئيسية هي الخدمات التشخيصية والاستشارية، وخدمات التدخل، وخدمات التدريب والبحوث. ويقدم المعهد خدماته للأطفال ذوي الإعاقات الخفيفة التعليمية والتنموية الذين يمثلون النسبة الأكبر من جميع الطلاب ذوي الإعاقة في جزر البهاما. وهو يوفر بيئة مثالية لتشخيص وتقييم الطريقة التي يتعلم من خلالها أطفالنا الاستثنائيون ومساعدتهم حيثما أمكن ذلك على أن يكونوا قادرين على التخرج والالتحاق بالنظام المدرسي العادي^(٣٣).

٦ - المجلس الوطني للاعتماد والمعادلة في جزر البهاما

١٣٨ - المجلس الوطني للاعتماد والمعادلة في جزر البهاما هو هيئة قانونية جرى إنشاؤه بموجب قانون المجلس الوطني للاعتماد والمعادلة في جزر البهاما (الفصل ٤٧ ألف). ويلتزم المجلس، بحكم مبادئه وفلسفته، بخدمة الناس عامة، والتصديق على مؤهلات المؤسسات، وتوفير برامج وخدمات فعالة استناداً إلى لوائح تنظيمية متفق عليها لاعتماد تلك المؤسسات بغية ضمان حصول الطلاب على تعليم جيد. والمجلس مسؤول أيضاً عن محاسبة تلك المؤسسات^(٣٤).

٧ - برنامج الشهادة الثانوية الوطنية

١٣٩ - في محاولة لضمان إتاحة الفرصة لجميع الطلاب للقيام بذلك، فضلاً عن التخرج، فإن الوزارة ترغب في زيادة عدد الطلاب المؤهلين للتخرج من المدارس الثانوية. ولذلك فقد طرحت الوزارة مبادرة جديدة لمساعدة الطلاب على التأهل للتخرج. ويطلق على هذا البرنامج اسم الشهادة الثانوية في جزر البهاما، وتم تنفيذه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وكان طلاب الصف التاسع في عام ٢٠١٤ أول من تخرجوا وحصلوا على الشهادة الثانوية في جزر البهاما، مما يثبت أن الطالب قد استوفى مستوى معيارياً من الإنجاز خلال حياته الدراسية في المدرسة الثانوية^(٣٥).

خامساً - التحديات والقيود (التحديات التي تتطلب دعماً من المجتمع الدولي)

١٤٠ - القيود الرئيسية التي تؤثر على أجواء حقوق الإنسان في جزر البهاما تكمن في الشرط الدستوري الذي يقضي بإجراء استفتاء لتعديل أحكام الدستور التي تميز ضد المرأة.

١٤١ - ولا تزال جزر البهاما تواجه صعوبات تحد من قدرتها على إنفاذ الاتفاقيات والمعاهدات العديدة التي هي طرف فيها وتقديم تقارير عنها. ومن المأمول أنه مع تطور آلية التعاون الوطنية

لإعداد التقارير، وعند الانتهاء من تقديم جميع التقارير المعلقة سينبثق نهج أكثر تماسكاً لتنفيذ التوصيات ورصدها.

إنشاء إدارة الخدمات الإصلاحية في جزر البهاما

١٤٢- في عام ٢٠١٣، أصدر مجلس النواب قانوناً ناسخاً لقانون السجون الذي سُن قبل سبعين عاماً. وفي حين تم الإبقاء على جزء كبير من التشريع السابق، فإن القانون يهدف إلى جعل الإصلاحية مواكبة لمعايير القرن الحادي والعشرين. وخلال السنوات الخمس الماضية، أدخلت تحسينات على الهياكل الأساسية، وعملية نمو الموظفين وتنميتهم، والتنمية الزراعية والإصلاح الزراعي، وبرامج إعادة تأهيل السجناء. وتبدأ الإدارة سنتها الخامسة في الانتقال من مؤسسة عقابية إلى مرفق للخدمات الإصلاحية^(٣٦).

١٤٣- ويبلغ العدد الحالي لنزلاء السجون ١٧٤٦ نزياً، منهم ٥٤ سجيناً و٦٩٢ سجيناً. ١٤٤- وقد اتخذت الحكومة مبادرة لتوظيف أخصائي تغذية متفرغ. ويُستعان حالياً بأخصائي تغذية من هيئة المستشفيات العامة. والنظام الغذائي للسجناء يشبه النظام الغذائي لأي أسرة عادية في البلاد.

١٤٥- وبوسع أي سجين أن يحصل على الرعاية الطبية عند دخول السجن وفي أي وقت يقدم فيه طلباً. ويجري حالياً تعزيز الخدمات الطبية لتلبية الاحتياجات الخاصة للسجناء.

١٤٦- وزيد عددُ المحاكم في إدارة الخدمات الإصلاحية في جزر البهاما من محكمة واحدة إلى أربع محاكم، وأقيمت ثلاث مقصورات عازلة للصوت بحيث يمكن للشخص المتهم أن يتكلم مع محاميه كما لو كانا حاضرين في محكمة تقع في منطقة بانك لين. ويعني ذلك أنه يمكن معالجة جميع المسائل التي تسبق المحاكمة انطلاقاً من المحاكم التابعة لإدارة الخدمات الإصلاحية في جزر البهاما. والأشخاص الوحيدون الذين يُجلبون الآن إلى المحكمة كل يوم من الإدارة ينبغي أن يكونوا أشخاصاً يشاركون فعلاً في المحاكمة^(٣٧).

الإصلاح الدستوري

١٤٧- لا يزال أحد القيود الرئيسية الذي يؤثر على أجواء حقوق الإنسان في جزر البهاما هو الشرط الدستوري الذي يقضي بإجراء استفتاء لتعديل الأحكام المسيئة في الدستور. وثمة عقبة أخرى تتمثل في المعارضة القوية للمواطنين لإلغاء عقوبة الإعدام. وتجدد الإشارة إلى أن البلد أنشأ لجنة إصلاح دستوري قدمت ٢٤٢ اقتراحاً لتعديل الدستور.

توقعات الدولة

١٤٨- تؤيد جزر البهاما التي تدعم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن انضمام غالبية الدول إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان يوفر معياراً هاماً لقياس مدى احترام حقوق الإنسان.

بناء القدرات

١٤٩ - إن جزر البهاما التي لها باع طويل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها عاقدة العزم على تحسين القيام بواجباتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، من خلال تشريعاتها وسياساتها وتدريباتها وبرامجها.

طلبات المساعدة التقنية

١٥٠ - تسعى الحكومة سعياً حثيثاً للحصول على أي مساعدة تقنية وهي ترحب بأي مساعدة قد تساعد في تنمية وتعزيز حقوق الإنسان في جزر البهاما.

Notes

- ¹ i) Transparency, Accountability and Effectiveness in Government;
ii) A Healthy Productive Workforce for a Modern World;
iii) Enduring Citizen Security;
iv) Community Revitalization;
v) Inclusive Economic Growth through Empowerment, Business Climate Improvements and Diversification;
vi) and A Sustainable and Resilient Environment.
- ² Agencies that attended were representatives from: The Office of The Attorney-General, the Ministry of Foreign Affairs, The Department of Immigration, The Department of Social Services, Disabilities, Women's Bureau, Department of Labour, Department of Statistics, Bahamas Customs, Her Majesty's Prison, The Royal Bahamas Police Force. Two Non-Government Organizations; The Crisis Centre and Bahamas Civil Society.
- ³ The following agencies are presently a part of the NRCM: The Office of the Attorney-General and Ministry of Legal Affairs, the Ministry of Education, The Ministry of Foreign Affairs, The Department of Immigration, the Department of Social Services, The Department of Gender and Family Affairs, The Ministry of Youth, Sports and Culture, The Royal Bahamas Defence Force, The Royal Bahamas Police Force, The Ministry of Health, The Ministry of Agriculture, The Ministry of Education, The Registrar General's Office, The Red Cross and Civil Society, The National Commission for Persons with Disabilities, The Ministry of Tourism, The Department of Labour and the Department of Statistics.
- ⁴ The Office of The Attorney-General Annual Report, *Swift Justice*, 2017, page 18.
- ⁵ Ibid. page 18.
- ⁶ 97. The functions and terms of reference of the Committee shall be as follows:
(a) promoting, monitoring and evaluating the implementation of the Convention on the Rights of the Child and ensuring that the Government meets its national obligation as a party to the Convention;
(b) promoting, monitoring and evaluating the implementation of the goals reached at the world summit on the Convention on the rights of the child;
(c) promoting public awareness on the national legislation affecting families and children and facilitating effective and efficient planning and coordination of efforts among and between nongovernmental organizations, service clubs, churches and other organizations involved in the provision of services for families;
(d) ensuring that the various institutions, communities and homes in the Bahamas understand and apply the standards of protection and care of children set out in this Act and regulations made hereunder and in the Convention on the Rights of the Child within their institutional, community or family setting;
(e) recommending and advocating to, and at different levels and institutions of the Bahamian society policies for:
(i) policies for the care, protection and maintenance of families and children in the Bahamas;
(ii) the contribution of resources from the international community and the local private sector.
- ⁷ Stirling Strachan (December, 2016), Child Protection Council Launches Interactive Programme. BIS <http://www.govnet.bs>
- ⁸ Freeport News (April, 2017) NCPD highlighting its "Say No Then Go" Program during Child Protection Month <http://thefreeportnews.com/>
- ⁹ Ibid.
- ¹⁰ CEDAW Sixth Periodic Report – The Bahamas (2017).
- ¹¹ Matt Maura (November, 2016). Department of Gender and Family Affairs Established.
- ¹² CEDAW Sixth Periodic Report – The Bahamas (2017).

-
- ¹³ Briefing note for countries on the 2016 Human Development Report – Bahamas.
- ¹⁴ The Tribune, 25th September, 2017.
- ¹⁵ Guardian Radio Talk Show – Real Talk Live 21st September, 2017.
- ¹⁶ 2017/2018 BUDGET CONTRIBUTION BY THE HON. BRENT SYMONETTE, M.P., AND MINISTER OF FINANCIAL SERVICES, TRADE AND INDUSTRY AND IMMIGRATION, 20TH JUNE, 2017.
- ¹⁷ 2017/2018 BUDGET CONTRIBUTION BY THE HON. BRENT SYMONETTE, M.P., AND MINISTER OF FINANCIAL SERVICES, TRADE AND INDUSTRY AND IMMIGRATION, 20TH JUNE, 2017.
- ¹⁸ CEDAW Sixth Periodic Report – The Bahamas (2017).
- ¹⁹ USA State Department – Trafficking in Persons Report June 2017.
- ²⁰ Ibid.
- ²¹ Ibid.
- ²² CEDAW Sixth Periodic Report - The Bahamas (2017).
- ²³ <http://www.vision2040bahamas.org/about.html>
- ²⁴ Speech from the Throne May 24, 2017.
- ²⁵ BAHAMAS INFORMATION SERVICES - Bills Establishing Integrity Commission, Office of Public Prosecutions High on House Agenda By Matt Maura.
- ²⁶ <http://www.disabilitiescommissionbahamas.org/index>
- ²⁷ Excerpt from the Speech from the Throne May 24, 2017.
- ²⁸ Excerpt from the Speech from the Throne.
- ²⁹ <http://www.ub.edu.bs/academics/institutes/government-public-policy-institute/>
- ³⁰ CEDAW Sixth Periodic Report – The Bahamas (2017).
- ³¹ <http://www.bamsibahamas.com/>
- ³² CEDAW Sixth Periodic Report - The Bahamas (2017).
- ³³ <http://www.19ccembahamas.com/single-post/2015/06/17/The-Marjorie-Davis-Institute-for-Special-Education>.
- ³⁴ <https://www.ministryofeducationbahamas.com/copy-of-examination-assessment-div>
- ³⁵ <https://www.ministryofeducationbahamas.com/copy-of-bjc-timetable>
- ³⁶ Bahamas Department of Correctional Services 2012 – 2016 Report.
- ³⁷ Office of the Attorney-General (OAG) 2014-2017 Report.
-